

قراءة في كتاب

قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

طارق لحرش

باحث في سلك الدكتوراه تخصص القانون الدستوري وعلم السياسية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش.

11 دجنبر 2022





قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

يقع كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة في 687 صفحة، استعرض فيها الكاتب جملة من الأفكار؛ التي شكلت منذ نشرها محور سجالات وتفاعلات شغلت ولا زالت تشغل مفكرين وباحثين، أفكار تأرجحت بين الإنسان، الحكومة والدولة المسيحية وما سماه هوبز "في مملكة الظلام".

ولد طومس هوبز في أبريل سنة 1588 "بالميسبري" بإنجلترا وتوفي سنة 1679، صاحب ولادته جو مشحون بالحروب، ونخص بالذكر الحرب تلك التي أعلنها ملك إسبانيا على إنجلترا؛ كان له إنعكاس على ولادته. إذ يروى أن هوبز ولد قبل أوانه، وكانت ولادته في الشهر السابع من حمل أمه به، ويرد سبب ذلك لغزو "الأرمادا" الإسبانية لإنجلترا، ليعود هوبز بعدما أمسى رجلا بمقولته: لقد وضعت أمي توءما: أنا والخوف.

تنوعت إسهامات هوبز وجسدها في حزمة من الكتابات لعل من أبرزها مبادئ القانون الطبيعي والسياسي، غير أن الكتاب الذي اشتهر به وشغل ثلثة من المفكرين والباحثين هو كتاب: اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة؛ والذي نشره سنة 1651، كتاب كما سنرى من خلال توالي أسطر هذه القراءة كان أحد الأسباب وراء اتهامه "بالإلحاد والهرطقة".

لم تسلم حياته من السعي لإثبات الإتهام السابق ذكره ومحاولة معاقبته شأنه شأن مجموعة ممن سبقوه من فلاسفة ومفكرين، فكثيرا ما نجدهم اتهموا بالفكرة القائلة "بالإلحاد والهرطقة"، ولعل ما يلي قد يسعف في تفسير هذه الأحداث، ما جادت به قريحتهم من تميز لأفكار وجدتها من خلال الخروج عن المألوف (تمجيد الكنسية)، والجرأة في اقتحام الطابوهات السائدة آنذاك، ولعلي أخص بالذكر هنا مختلف الأفكار التي هدفت لتقويض السلطة الكنسية، غير أن الخوض والتفصيل في هذا الموضوع وما له من تبعات على الفكر والفلاسفة لن يكون محور نقاش هذه الأسطر.



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

بعد مرور ما يقرب 15 سنة على نشر هوبز لكتابه -موضوع هذه القراءة- وبالتحديد في سنة 1666، سيواجه دعوى من البرلمان موضوعها الهرطقة والإلحاد، البرلمان وفي وقت سابق لنشر كتاب اللوفيتان عرفت امتيازاته موضوع نقاش دار بين جاك الأول ومجلس العموم سنة 1621.

يمكن التسليم بفكرة مفادها أن كتاب اللوفيتان لهو من الكتب الفلسفية المؤسسة لنظرية الدولة، هذه الأخيرة التي كانت وليدة فكر إنساني وأحد أبرز ما توصل إليه الإنسان له، والتي أصبحت في يومنا هذا هي الشكل الذي تتخذه التجمعات البشرية، وحتى تلك التجمعات التي ليست بدول فهي تسعى لتحقيق ذلك، كان ما سبق أحد البواعث الأولى لإنجاز هذه القراءة، إلى جانب دوافع أخرى من قبيل أهمية ومركزية هذا الكتاب في التأصيل للانتقال من حالة الطبيعة إلى إحالة المدنية، بالعودة للكتاب نجده ينشطر لأربعة أقسام نتناولها كالاتي:

الإنسان الهوبزي

يعالج هوبز في هذا القسم حزمة من المواضيع المتعلقة بالإنسان من قبيل: في الحس، في الخيال، في تعاقب الخيالات أو ترابطها... وضمن فيه عبارته المشهورة عن وصف حالة الطبيعة التي هي حالة حرب الجميع ضد الجميع.

ينطلق هوبز في البداية من محاولة فهم وتفسير الحس، ونجده قد أشار إلى أن كل فكرة منفردة تمثل مظهر لصفة ما أو عضواً آخر لجسم يقع خارجنا وهذا ما يسمى عادة موضوعاً، الجسم الخارجي الذي يعتبر علة الجسم، أو الموضوع الذي يضغط على العضو المناسب لكل حس، فالحس ليس إلا وهما أصيلاً يسببه الضغط. ربط هوبز بين الحس والخيال، وأن هذا الأخير هو مجرد تدهور للحس، هو موجود لدى البشر والكثير من الكائنات الحية الأخرى في حالة النوم كما في حالة اليقظة، تحدث بعد ذلك عن بعض أحاسيس الإنسان من قبيل السعادة؛ التي وصفها بأنها انتقال مستمر للرغبة من موضوع إلى آخر، ويعزى سبب ذلك أن موضوع رغبة الإنسان ليس أن يستمتع مرة واحدة ولحظة واحدة فقط، بل أن يضمن إلى الأبد الطريق نحو رغباته المستقبلية، وبالتالي ضمان واستمرارية الاستمتاع.



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

يقفز بعد ذلك ليتطرق لمسألة ترابط الأفكار؛ فهي وفي حالة ترابطها وتعاقبها تشكل ما يسمى الخطاب الذهني الذي يتميز عن الخطاب الكلامي، فحين يفكر الإنسان في أي شيء، فإن فكرته التالية مباشرة لا تكون عرضية تماما كما يبدو، وعليه فهي خطاب ذهني وليست خطاب كلامي، ونلاحظه هنا كيف وضع تمييزا بين كلا من الخطاب الكلامي والذهني فالأول ينتج بطريقة عرضية عكس الثاني، غير أن التعبير عن مكنونات الإنسان من أفكار وتصورات وأحاسيس يحتاج لرموز كما فعل الأقدمون أو إلى لغة، في ذات السياق يفيد أن أول من جلب الحروف إلى اليونان هو "قدموس بن اينور" ملك فينيقيا، ويقول بأن الاختراع الأنفع للبشر هو اختراع اللغة المؤلفة من التسميات أو المفاهيم والروابط بينها.

يردف قائلا أن بالكلمات يستطيع الإنسان بأن يرد النتائج التي يجدها إلى قواعد عامة تسمى نظريات أو أحكام، أي أنه يستطيع أن يستدل أو يحسب ليس بالأرقام فحسب بل بكل الأشياء الأخرى التي يمكن للمرء أن يجمعها بأخرى أو يطرحها من أخرى، غير أن هذا الامتياز يقيده إمتياز آخر وهو إمتياز العبثية التي لا يتعرض لها أي مخلوق حي غير الإنسان، وأكثر تعرضا لها هم المهتمون بالفلسفة.

طلما أن رحى مواضيع هذا القسم يدور حول الإنسان، فهوبز قد ميزه عن الحيوانات بتلك الملكة التي تسمح له بتصور أي شيء كان، ثم يبحث عن نتائجه والآثار التي يمكن الحصول عليها منه.

يفصل هوبز في مسألة الاستدلال، ويصفه بأنه لا يولد أي معنى مثل الحس والذاكرة، كما أننا لا نكتسبه بالخبرة وحدها، كما هو حال بالنسبة للفطنة بل إننا نبلغه بالمهارة. وذلك عبر نقطيتين، الأولى بإعطاء التسميات المناسبة، والثانية باتباع منهج جيد ومنظم في المضي من العناصر التي هي التسميات إلى التأكيدات المكونة بربط تسمية بأخرى، ومن ثم القياسات التي هي الربط بين تأكيد وآخر حتى نصل إلى معرفة كل المتعاقبات والتسميات المتعلقة بالموضوع قيد البحث وهذا ما يسميه البشر علما، وهنا يخلص هوبز إلى أن العلم هو معرفة التعاقبات وارتباطات الوقائع بغيرها. لقد وضع هوبز في كتابه تميزا يمكن وصفه بالرائع بين الخبرة والعلم، خاصة إذا ما



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

أخذنا بعين الإعتبار أننا العادة نطلق في العادة اسم واحدًا عليهما ألا وهو الحكمة، لكنه يقول بأن الكثير من الخبرة هو فطنة والكثير من العلم هو تعقل.

أعطى هوبز قاعدة عامة لتوقف الأشياء؛ حيث يفيد في هذا الصدد أن الأشياء لا تتوقف من تلقاء نفسها بل عن طريق شيء آخر، ومهما كان المانع فإنه لا يستطيع إيقاف الشيء في لحظة واحدة بل مع مرور الوقت وبشكل تدريجي، ويعطي هنا مثالاً بالأمواج فهي لا تقف عن الحركة حتى وإن توقفت الرياح عن الحركة إلا بعد مدة طويلة من الوقت.

باقترب الانتقال للقسم الثاني (في الحكومة) تحدث عن هوبز على الحاكم المطلق الذي له أن يكرم فرداً من الرعية بأي لقب أو منصب أو وظيفة شاء، دونما وجود سلطة تمنعه من ذلك، فالشخص الذي كان من عليية القوم قد يصبح من أسفلها والعكس صحيح، فلا وجود لأي نواظم تعنى بهذه المسألة، بل تخضع لرغبات الحاكم. في ختام هذا القسم أود أن أطرح تفاعل جد سريع بين مكيافيلي وهوبز، حول إحدى المقولات المشهورة عند مكيافيلي، فإذا كان هذا الأخير قد قال بأن: الغاية تبرر الوسيلة فإن هوبز صرح بأن الرغبة تنشأ من الوسيلة.

الحكومة عند هوبز: تفويض للسلطة الكنسية

إن لمن بين أسباب نشوء الدولة، هو البشر الطواق بطبيعته للحرية، ليكون هدفه هو الخروج من حالة الحرب البائسة أو بما يمكن توصيفه بحالة الطبيعة؛ التي هي نتيجة ضرورية للأهواء الطبيعية التي تسير البشر. إن الخروج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية يقودنا للدولة تحت سيادة حاكم، تتباين كل دولة عن أخرى من حيث الحكام المطلقين أو الشخص الذي يمثل جميع الأفراد، قد تكون الدولة على شكل ملكي بمعنى أن المجموعة تضم كل الأفراد الذين أرادوا التجمع، أما إذا كانت المجموعة تحتوي على قسم دون سواه تسمى الدولة بالارستقراطية. يورد هوبز في هذا السياق فكرة مفادها وجوب تعليم الشعب عدم جواز التمسك بأي نوع من أنظمة الحكم الموجودة في أحد البلدان المجاورة أكثر من التمسك بنظام الحكم الموجود في بلده، بالإضافة إلى تلقيهم عدم جواز المبالغة في إعجابهم بفضائل أحدهم، مهما علا شأنه ومهما كان مركزه في الدولة.



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

قد يتير التقسيم الذي ذكره هوبز حفيظة البعض للتساؤل حول مصير التقسيمات الأخرى التي نعرفها ودأبنا على إستخدامها (الاستبداد، حكم الأقلية...)، في هذا الشأن يقر هوبز بأننا قد نجد تسميات أخرى لأنواع الأنظمة على غرار الاستبداد وحكم الأقلية، لكن الأمر ليس بتسميات لأنواع أخرى من الحكم، بل هي لأنواع عينها. يعود هوبز لنظام الحكم الملكي ويقول في شأنه أنه يتميز بمجموعة من النواظم، فالعاهل فيه يمكن أن يتلقى رأي استشاريا ممن يريد ومتى يريد، دون إغفال التمييز بين المشورة والأمر عبر استشفاء طبيعة المشورة فطبيعتها تحدد ماهيتها.

إن قرارات العاهل خاضعة لعدم تباث الطبيعة البشرية دونما سواها، وفي ظل حكم / سيادة هذا النظام فأى فرد معرض لأن يجرد من كل ما يملك، وسبب ذلك هو شخص واحد له القدرة على إثراء شخص مقرب أو متملق. ففي النظام الملكي قد تنتقل السلطة إلى قاصر أو إلى شخص قد لا يميز بين الجيد والسيء، ما يقودنا لأشخاص يحكمون باسمه ووفقا لحقه، طالما أن الحاكم هو قاصر.

أولى هوبز أهمية بالغة للقوانين المدنية في متن كتابه، وافتتح الحديث عنها بأن القانون ليس مشورة، بل هو أمر وليس المقصود الأمر الصادر عن أي شخص والموجه لأي شخص. ويردف حديثه عن علاقة الحاكم بالقانون، ففي النظام الملكي حيث الحاكم المطلق هو وحده المشرع، هذا الأخير الذي يضع القانون والدولة تقوم بفرض القواعد والتوصية باحترامها، ويسترسل قائلاً بخصوص المشرع بأن عليه السعي ليكون سبب إنتاج القانون موجزا بقدر الإمكان، ومصاغاً بعبارات مناسبة ومعبرة، كما لا يكفي في القانون أن يكون مدونا أو علنيا بل يجب أن يحمل إشارات ظاهرة تؤكد مصدره، وهو إرادة الحاكم المطلق.

إن الحاكم الذي أنشأ القانون يستطيع في نفس الآن أن يتحرر من الخضوع له، أو حتى إبطال مفعول القوانين التي تزعجه، فكيف سيلزم نفسه؟ وهو قادر على تحريرها، وعليه فهو ليس ملزما طالما ان له القدرة على لتحرر والتحلل من القوانين وقت ما شاء.



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

تقوم مهمة الحاكم المطلق حسب هوبز، على توفير السلامة للشعب، باعتبار أن هذا هو الهدف الذي أوكل له من أجل الحكم، ويترتب عن عدم توفير السلامة للشعب العودة لحالة الحرب حيث الفوضى وسيادة منطق القوة، ويسترسل قائلاً أن من بين عوامل تفكك الدول يكون بسبب الإضطرابات الداخلية وليس الخارجية. يصب هذا النقاش في خانة كيفية تحييد الإضطرابات التي تطرأ داخل الدولة، وينتصر هوبز لفكرة استحالة إلغاء هذه الإضطرابات، خاصة إذا المقترح هو تغيير أنظمة الحكم عبر الحرب الأهلية، الفكرة نفسها قد سبقها له أفلاطون، وقد ذكر هوبز ذلك ليدعم طرحه، وهنا نجد ما مارس نوع من حجاج السلطة، كيف لا وأفلاطون هو أحد أعمدة الفلسفة السياسية.

تناول هوبز الحرية في علاقتها بالقانون، لكن دعوني في البداية أرصد بعض التوصيفات التي أوردها عنها، حيث قال أن الحرية والخوف متطابقان، وأفاد أن البشر قد يخدعون بسهولة بسبب لفظة الحرية المموهة، أما عن الحرية والقانون، فهذا الأخير جاء للحد من الحرية الطبيعية، كي لا يؤذي الأفراد بعضهم البعض بل لخلق التعاون والاتحاد وبينهم لأجل مواجهة عدو مشترك، وللحد من حرية الفرد أن يتمتع بحريته في كل الشؤون غير المنظمة من طرف الدولة.

قد يحدث أن يقترف أحد الأطراف فعلاً يمنعه القانون، في حقيقة الأمر هذا هو التعريف الذي حدده هوبز للجريمة (فهي إرتكاب شخصاً لفعل يمنعه القانون)، وأكد على أن مصدرها قد يكون نقص معين في عملية الفهم أو خطأ معين في المنطق أو نزعة غرائزية مفاجئة، يخلص هوبز على أن النقص في عملية الفهم هو الجهل، الذي يتحدد في ثلاثة أنواع: جهل القانون وجهل الحاكم وجهل للعقوبة، غير أن الجهل بالقانون الطبيعي لا يوفر لأي شخص العذر، لأنه يفترض بكل شخص ناضج أن يحسن استخدام منطقته، وألا يفعل للأخرين ما لا يريد أن يفعله الأخرين به، وإلا عرض نفسه للعقوبة؛ التي هي سوء تفرضه السلطة العامة على من ارتكب أو امتنع عن فعل ما تعتبره السلطة عينها مخالفاً للقانون، هذا السوء الذي يتم التمييز فيه بين العقوبات الإلهية والعقوبات التي تفرضها السلطة، فالشخص الذي إرتكب جريمة وجرح نفسه بعد ذلك أو أصيب بمرض معين، وحسب



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

الناس من منظور ديني فهذه الأضرار هي عقوبات إلهية، ولا تدخل حسب وجهة نظرهم في مفهوم العقوبة لأنها غير مفروضة من السلطة البشرية، فالعقوبة حسب هوبز هي سوء تفرضه السلطة العامة.

لأجل التوصل لحكم / جزاء حول الجريمة المرتكبة، وجب أن يصدر ذلك عن قاضي، ولأجل ضمان أن يكون القاضي جيدا عليه أولا الاستيعاب الصحيح لقانون الطبيعة المعروف بالإنصاف، وعليه أن يتحرر عند الحكم في قضية معينة من مجموعة من الاحاسيس التي قد تخالجه، وهي: الخوف والغضب والكراهة والحب والشفقة، وأخيرا عليه الصبر في الإصغاء والانتباه والذاكرة القوية لحفظ الأمور ثم استيعابها وتطبيقها. إن ما ينطبق على القاضي الجيد ينطبق كذلك على مفسر القوانين، فلكي يكون جيدا عليه أن يتصف بما سبق.

إلى جانب العقوبات تحدث هوبز عما يمكن وصفه بالمكافآت، فحسبه هناك شريحة كبيرة من الأشخاص الذين أصبحوا عاجزين عن تلبية حاجاتهم عبر العمل نتيجة حادث غير متوقع فلا يجوز تركهم، بل يجب تأمينهم وفق قوانين الدولة، في مقابل هذا وجب إجبار أصحاب البنية الصلبة على العمل.

في السلطة المسيحية: المعنى والماهية

قبل الخوض في السلطة الكنسية، فضل هوبز أن يتحدث في الأول على كل من: كلمة الله ولفظة الكنيسة نظرا لارتباطهما بالسلطة الكنسية. تضم كلمة الله أمور عديدة تفوق العقل، أي لا يجوز إثباتها أو دحضها بالعقل الطبيعي، ويختار الله إظهار المعجزات لبيان مهمة غير عادية أمام من يختارهم من أجل خلاصهم. أما لفظة الكنيسة عند هوبز فحسب "أسفار الكتاب المقدس" تعني أمورا عديدة؛ فأحيانا تعني بيت الله؛ أي المعبد الذي يجتمع فيه المسيحيون للقيام بوجباتهم المقدسة بصورة عادية، وتعني كذلك المعنى عينه للفظ "إكليزا" لدى الدول اليونانية.

لقد عرفت الكنيسة يهود أنبياء كذابين، الذين كانوا يبحثون عن اجتذاب تأييد الناس عبر اختلاف الأحلام والرؤى، ليست كنيسة اليهود هي وحدها من ضمت الكذابين بل حتى الكنيسة المسيحية ضمت علماء كذابين.



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

بعد هذه المرحلة التعريفية التي تناول من خلالها هوبز تعريف كلمة الله ولفظة الكنيسة، ينتقل لصبر أغوار السلطة الكنسية، ولأجل معرفة ماهية هذه السلطة ومعناها، يتم التمييز بين فترتين زمنيتين: الأولى، قبل إهداء الملوك والأشخاص المخولين بالسلطة المدنية المطلقة والفترة الثانية وهي نقيض الأولى. إن هوبز يهدف للقضاء على أي ركيزة لمزاعم الكنسية في امتلاك السلطة، إذ يسترسل قائلاً: أن السلطة الزمنية أو المدنية خاضعة للسلطة الروحية. فرجال الدين عرفوا بأنهم من علية القوم الذين لا يطبق عليهم القانون، وهو ما لا يتفق وتصورات هوبز، فهو يعطي الأهمية إلى مذهب أهمية القانون كما وضعه بودان، فلا أحد فوق الحاكم المطلق حتى وإن كانوا رجال دين، وكلاهما (هوبز وبودان) لم يتقبلا أن يعلوا أحداً على الحاكم المطلق.

يحيل نقاش السلطة الكنسية والسلطة المدنية، لوضعية تفيد بأن أسباب الفتنة والحرب الأهلية في الدول المسيحية منذ زمن بعيد، تعود إلى صعوبة إطاعة الله والإنسان في آن واحد عندما تتعارض أوامرهما، لدى فهوبز يقبل بعلوا سلطان الحاكم فقط، وناقل القول هنا أن هوبز يجعل الدين المسيحي ديناً مسيحياً في الدولة الدنيوية، عبر تعيين فضيلتي الإيمان بالمسيح وإطاعة القوانين، فكل ما هو ضروري للخلاص يتواجد فهذين الفضيلتين السابقتين.

لقد أظهر هوبز بما يكفي في أسطر هذا الفصل أن كل أنواع أنظمة الحكم التي يرغم البشر على إطاعتها، هي بسيطة ومطلقة، ففي النظام الملكي لا يوجد سوى فرد واحد له مطلق السلطات، والأشخاص الذين يملكون قليل من السلطة في الدولة؛ هي ناتجة عن تكليف وفق مدة يحددها الملك ويوقفها وقت شاء تبعاً لأهوائه، كما أنها تمارس بإسمه سواء كان النظام أرستقراطي أم ديمقراطي.

يستحضر هوبز في هذا النقاش مصادر القانون، فيإلى جانب القانون الذي ينتجه المشرع، هناك قسم من الكتاب المقدس أصبح قانون؛ يقصد هنا الوصايا العشر المدونة على لوحين من الحجارة، فقد كانت الأولى تضم قانون السيادة من قبيل: اليوم المخصص لتكريم الإله، عدم وضع صور لتمثيل الإله... أما اللوحة الثانية فقد



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

ضمت موجبات الناس تجاه بعض على غرار تكريم الأب والأم، عدم القتل، عدم ارتكاب الزنا والسرقعة... يفيد هوبز هنا بأن بعض القوانين قد لا يكون مصدرها المشرع بل قد يكون مصدرها من "الكتاب المقدس".

المحددات الهوبزية لمملكة الظلام

يعدد هوبز في هذا القسم جملة من الأسباب التي تجعل المملكة تتصف بمملكة الظلام، ومن بينها ما يتأتى من الفلسفة الباطلة والتقاليد الخرافية. فالفلسفة هي معركة مكتسبة بالاستدلال العقلي من طريقة توليد الشيء إلى صفاته أو من الصفات إلى طريقة توليده.

حسب هوبز فإن وقت الفراغ هو أم الفلسفة، والدول هي أم السلام ووقت الفراغ، فقد قامت الفلسفة وازدهرت في المدن (الدولة المدينة) العظيمة، ويشير هنا للكلدانيين والمصريين بوصفهم أول من تفلسف، بعد ذلك ستعرفها اليونان بعدما وحدت وأطاحت بجيوش فارس... ساهم هذا الأمر في نماء ثرواتهم، غير أن فئة منهم ظلت دون عمل أو وظيفة في وطنهم أو خارجه، ولم يجدوا سوى القليل ليشغلوا أنفسهم به، باستثناء أن يقولوا أو يسمعوا شيئاً جديداً أو يحاضروا علنياً في الفلسفة لشباب المدينة، وكان كل أستاذ يتخذ مكاناً لهذا الغرض: فأفلاطون حاضر في المنتزهات العامة وكانت تسمى الأكاديمية نسبة إلى شخصه "أكاديموس"، وأرسطو في ممشي المعبد والمسعى بـ "اللوقيوم"، يدعى أتباع أفلاطون بـ "الأكاديميين"، أتباع أرسطو "المشائين" وأتباع زينون "الرواقيين".

لقد حاضر آخرون في أماكن غير هذه التي ذكرت، من هنا صار أي مكان يعلم فيه أو يحاور فيه يسمى مدرسة "Schola"؛ وهي كلمة تعني في لغتهم وقت الفراغ وكانت مناظراتهم تسمى "Diatriba" تمضية الوقت.

جعل هوبز من من الفلسفة الباطلة والتقاليد الخرافية، خطراً يؤدي بالدولة لأن تصبح مملكة ظلام... ولعل أحد أساليب مواجهة ذلك هو: قراءة القوانين كل يوم سبت لتعريف الشعب بالوصايا التي عليهم أن يطيعوها، فالقوانين هنا هي بمثابة حاجر ومانع من تبني الفلسفة الباطلة والتقاليد الخرافية؛ التي تقود بالدولة للتحول نحو مملكة الظلام.



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

يضيف لما سبق خطراً آخر وهم رجالات الدين، ففي كل دولة مسيحية، يوجد بعض الأشخاص الذين يعفون وفق الحرية الكنسية من الضرائب ومحاكم السلطة، ويشكلون نسبة كبيرة من الشعب بحيث أنهم وإذا استدعت الحاجة يمكن أن يشكلوا وحدهم جيشاً يستعمله متشددوا الكنسية في أي حرب ضد السلطة إذا ما منعهم أو حرمتهم من الإعفاءات. من خلال تعبيره عن هذا التخوف يؤكد هوبز على خوفه من العودة لحالة الطبيعة، حيث حرب الجميع ضد الجميع، فهوبز وكما سبق القول يؤمن بأن على القانون أن يكون فوق الكل وهنا تظهر أهمية طرحه بأن يسمو القانون على رجالات الدين، فهو لم يتقبل فكرة أن يعلوا أحداً فوق القانون، وبهكذا ممارسات يكون رجالات الدين فوقه، غير أنه لم يكتفي بالتنبيه فقط، بل إستعرض هذه الفكرة على أنها خطر يواجه تماسك الدولة ويدفعها لأن تتحول لمملكة الظلام.

إلى جانب ما جاء في أسطر هذا القسم من محاذير تحول الدولة للمملكة الظلام حسب توصيف هوبز، فهو لا يغفل حالة الحرب؛ التي سبق الحديث عنها في القسم الثالث وكيف أنها تدخل في حكم ما يهدد تحويل الدولة. يخلص هوبز بشأنها (حالة الحرب) أن كل إنسان وبفعل الطبيعة وبقدر ما يستطيع عليه أن يحمي في حالة الحرب السلطة التي تؤمن له الحماية في السلم، فإذا كانت السلطة تؤمن وتحمي الفرد في حالة السلم (الحالو المدنية)، عليه في المقابل أن يحميها في حالة الحرب.



قراءة في كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة لطومس هوبز

على سبيل الختم

قد لا ينطبق توصيف خاتمة على ما سنحاول تدوينه من خلال أسطر هذه القراءة، فكما تعلمون كتاب اللوفيتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، الكتاب الذي نظر لحالة الطبيعة التي اشتهر بها هوبز وجعلت منه أحد فلاسفة العقد الاجتماعي، الكتاب الذي شكل أحد أهم الكتب التي اهتمت بأصول السلطة السياسية، والذي ضم بين دفتيه أفكار ذات زخم وحمولة لا زالت تشكل محرك ودافع لسجلات ونقاشات فكرية حول السلطة السياسية وأصولها. وفي شأن السلطة ومما يمكن استشفائه من هذا الكتاب تأكيد هوبز على ضرورة وجود سلطة مركزية قوية لتجنب شر الشقاق والحرب الأهلية، يختم هوبز كتابه بأنه قد وصل لنهاية خطابه عن الحكومة المدنية والكنسية، الخطاب الذي جاء حسب إضطرابات الزمن الحاضر -آنذاك-، بدون تحيز ولا تفضيل، ولا غاية سوى أن يضع أمام أعين البشر العلاقة المتبادلة بين الحماية والطاعة.